



تحليل واقع وتطور الاحتياطات الأجنبية في البنك المركزي العراقي للمدة (2003-2020)

اسراء جعفر هليو⁽¹⁾

أ. م. د. عادل سلام كشكول⁽²⁾

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة واسط

المستخلص

تمارس ادوات السياستين النقدية والمالية دوراً مهماً في الاقتصاد العراقي على حد سواء في التأثير على أداء الاحتياطات الاجنبية ، فإن الآثار التي تحدثها هاتان السياستان تنساب من خلال مجموعة من الآليات لتصل الى الأهداف المحددة لها لتحقيق التطور في الاحتياطات الاجنبية من خلال الاستقرار في الاقتصاد العراقي، وتعتبر هذه الآليات عن تلك الروابط الخاصة التي ينتقل عبرها أو من خلالها أثر السياسة النقدية والمالية إلى الاقتصاد العراقي بعد مديات زمنية قصيرة وطويلة ولا يمكن التنبؤ بها بشكل كامل , إذ يعاني الاقتصاد العراقي من مشكلات عده تتمثل في الاختلال الهيكلي وعدم الاستقرار النقدي والمالي وانخفاض معدلات نمو القطاعات غير النفطية، البطالة إلخ، ويسعى القائمون على السياسة الاقتصادية ومتخذو القرار إلى حل هذه المشكلات الاقتصادية أو على الأقل التخفيف من حدتها وأثرها في الاقتصاد الوطني، وذلك بانتهاج السياسات من بينها السياسات النقدية والمالية وتحديد آليات انتقال أثرها في مؤشرات الاقتصاد الكلي لغرض الارتقاء بمستوى الأداء الاقتصادي

Abstract

Monetary and fiscal policy tools play an important role in the Iraqi economy, both in influencing the performance of foreign reserves. The effects of these two policies flow through a set of mechanisms to reach the goals set for them to achieve development in Foreign reserves through stability in the Iraqi economy, and these mechanisms express those special links through which the impact of monetary and financial policy is transmitted to the Iraqi economy after short and long periods of time that cannot be fully predicted.

The Iraqi economy suffers from several problems, including structural imbalances, monetary and financial instability, low growth rates in non-oil sectors, unemployment, etc., and those in charge of economic policy and decision-makers are seeking to solve these economic problems Or at least mitigate its severity and impact on the national economy, by

adopting policies, including monetary and fiscal policies, and determining the mechanisms for transmitting its impact to macroeconomic indicators for the purpose of raising the level of economic performance.

أهمية البحث:

يكاد يكون هناك اتفاق في الأدب الاقتصادي حول أهمية السياستين النقدية والمالية ودورهما في التأثير على الاحتياطات الأجنبية، وإن معرفة صناع السياسات آليات انتقال الأثر النقدي والمالي تؤمن انتقال آمن ومستقر وفعال لأثر السياستين النقدية والمالية على الأداء الاقتصادي الكلي بشكل عام.

مشكلة البحث:

يعاني الاقتصاد العراقي من مشكلات عدة تتمثل في الاختلال الهيكلي وعدم الاستقرار النقدي والمالي وانخفاض معدلات نمو القطاعات غير النفطية، البطالة إلخ، ويسعى القائلون على السياسة الاقتصادية ومتخذو القرار إلى حل هذه المشكلات الاقتصادية أو على الأقل التخفيف من حدتها وأثرها في الاقتصاد الوطني؛ وذلك بانتهاج السياسات من بينها السياسات النقدية والمالية وتحديد آليات انتقال أثرها في مؤشرات الاقتصاد الكلي لغرض الارتقاء بمستوى الأداء الاقتصادي.

فرضية البحث:

تتطلب الدراسة من فرضية مفادها بأن هناك آثار كبيرة لانتقال آليات السياستين النقدية والمالية التي يمكن أن تنعكس على أداء الاحتياطات الأجنبية في الاقتصاد العراقي.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

- قياس وتحليل آليات انتقال أثر السياسة النقدية على مؤشرات أداء الاحتياطات الأجنبية في العراق.
- قياس وتحليل آليات انتقال أثر السياسة المالية على مؤشرات أداء الاحتياطات الأجنبية في العراق.
- تحليل تطور الاحتياطات الأجنبية وانعكاساتها في استقرار الاقتصاد العراقي.

منهجية البحث:

لغرض تحقيق هدف البحث تم اعتماد المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي انطلاقاً من الأسس النظرية لتفسير الظواهر الاقتصادية المدروسة

المطلب الأول :- مصادر التراكم للاحتياطات الأجنبية في العراق

عادة ما تكون الاحتياطات الأجنبية في الميزانية العمومية في البنك المركزي العراقي الذي يستخدمها لإدارة السياسة النقدية في الدولة لغرض تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ؛ إذ يمثل ميزان المدفوعات انعكاس لقيمة الاحتياطي الأجنبي

لدى السلطات النقدية فعفي حالة وجود الفائض فإن قيمة هذه الاحتياطيات الأجنبية تزداد، وفي حالة العجز تقل ؛ إذ كلما كانت مدفوعات الدولة للأجانب أقل من مقبوضاتها من الأجانب يزداد التراكم في الاحتياطي الأجنبي ويمكن ذكر أهم المصادر لتراكم الاحتياطيات الأجنبية كالآتي:

- ❖ الحساب الجاري :يمكن لاقتصاديات الدول ان تحقق فائضاً لدى الحساب الجاري وخاصة الدول النفطية، ومن خلال هذه الطبيعة الاقتصادية الربعية يتزايد التراكم في الاحتياطي الأجنبي، او من خلال الانتاج من السلع الاخرى التي تقوم بتصديرها تلك الدول في ظل توفر القدرة التنافسية⁽¹⁾ وتوجد المصادر الأخرى للتراكم في الاحتياطيات الأجنبية مثل المنح والمساعدات وتحويل عاملين الخارج لداخل البلد
- ❖ الحساب الرأسمالي والمالي : وهو الاحتياطي الذي ينشأ من خلال التدفقات في رؤوس الاموال الأجنبية الى الداخل وهو على نوعين :

أ - حساب راس المال قصير المدى : وهي المعاملات الرسمية قصيرة المدى مثل حركة الودائع الجارية ما بين البنوك وشراء وبيع السندات والأسهم التي تكون مدة السداد لها أقل من السنة التي تكون بين المقيمين في الداخل وغير المقيمين وهذه الحسابات عندما تنظم يكون الهدف منها هو تسوية المعاملات الاخرى في ميزان المدفوعات.

ب- حساب راس المال طويل المدى :وهي التدفقات الرأسمالية التي تكون فترة سدادها اكثر من السنة مثل القروض طويلة المدى والاستثمار المباشر الذي يتولى إدارته اصحابه بصورة مباشرة ويكون نشاطهم الاستثماري في خارج البلاد.⁽²⁾

المطلب الثاني :- التطور في الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي العراقي

تطورت الاحتياطيات الأجنبية في البنك المركزي العراقي بعد حقبة عام (2003)، فيتضح من خلال الجدول (7-2) أن الاحتياطيات الأجنبية قد سجلت في عام (2004) ما مقداره (10109) عراقي ؛ إذ تمثل أدنى قيمة خلال مدة الدراسة يعزى ذلك الانخفاض للتقلبات في مستوى العام الصرف والتدهور في أسعار النفط فضلاً عن القيود التي فرضت قبل عام 2003، فقد سجل رصيد الاحتياطيات الأجنبية للمدة (2005-2010) تنذباً باتجاه الارتفاع والانخفاض الطفيف ؛ إذ يتراوح مقداره (17846) في عام (2005) وفي عام (2010) بلغ (56263)، يعود ذلك نتيجة لتحرير العراق من الحصار الاقتصادي ومن القيود التي فُرضت عليه قبل عام 2003، فضلاً عن الزيادة في صادرات النفط الخام والارتفاع في أسعارها.

بينما سجل رصيد أجمالي الاحتياطيات الأجنبية عام (2013) ارتفاعاً ليلعب (90097) ويعدُّ هذا أكبر حجم للاحتياطيات الأجنبية خلال مدة الدراسة ، ويعزى ذلك لارتفاع رصيد النقد الأجنبي في كل من خزائن البنك المركزي والاستثمارات في الخارج أي الأرصة المتوفرة في البنوك الأجنبية، أما في عام (2015) سجل رصيد الاحتياطيات الأجنبية انخفاضاً حتى بلغ (63434) مقارنة بالرصيد البالغ (76974) مليار دينار لعام (2014)، وعلى الرغم من الانخفاض الحاصل للاحتياطيات الأجنبية، فإنه لازال مؤشراً جيداً يعكس مقدرة البلد على مواجهته لتداعيات التدهور في أسعار النفط لجانب أنه يتمشى مع المعايير العالمية والضوابط في صندوق النقد الدولي من ناحية التغطية للعملة المصدرة . ووفقاً للبيانات

(1) جليل شيعان البيضاني وشعبان صدام الامارة ،مصدر سابق ،ص98.
(2) احمد عبد الرحمن يسري واخرون ،الاقتصاد الدولي ،الدار الجامعية ،الاسكندرية ، الطبعة الأولى، 2006، ص327.

الإحصائية فإن رصيد الاحتياطيات الأجنبية لعام (2016) كان منخفضاً حتى بلغ مقدار (53106) مقارنة مع عام (2017) الذي بلغ (57893)، يعزى هذا الارتفاع لزيادة الاستثمارات الأجنبية في الخارج، أما عام (2020) سجل الاحتياطي الأجنبي انخفاضاً نحو (78293)، يعزى هذا الانخفاض أساساً لانخفاض الاستثمارات في الخارج فضلاً لانخفاض في أسعار النفط نتيجة للصدمة الاقتصادية المزوجة.

المطلب الثالث:- مكونات الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي العراقي:

يتكون الاحتياطي الأجنبي في البنك المركزي العراقي من حقوق السحب الخاصة (SDRs) والذهب (GOLD) وكذلك الاستثمارات الخارجية والنقد الأجنبي لخزينة البنك المركزي العراقي (CBI) لتغطية استيرادات القطاع الحكومي والقطاع الخاص، ومن خلال الجدول (2-7) يتضح لنا بأن النقد الأجنبي لخزائن البنك المركزي العراقي يشهد تنديباً بين الارتفاع والانخفاض خلال الأعوام (2013-2004)؛ إذ سجل في عام (2004) ما مقداره (2796)، بينما سجل لعام (2005) ارتفاعاً بمقدار (3948) حتى يبلغ من نسبة أجمالي الاحتياطيات الأجنبية (22.12%) يعزى ذلك نتيجة لانخفاض الكميات المباعة للبنك المركزي العراقي من الدولار الأمريكي عبر نافذة بيع العملة الأجنبية، حتى عاود انخفاضه عام (2009) ليسجل مقدار (1912)،؛ إذ يعزى هذا الانخفاض للأزمة المالية العالمية في نفس العام، أم الذهب فقد سجل هو الآخر تنديباً متقارباً مقداره (115،142،159،191)، حتى يستمر هذا التذبذب لعام (2011). فيما شهدت حقوق السحب الخاصة لعام (2004) ما مقداره (1061)، أما الأعوام (2008-2005) شهدت انخفاضاً متتالياً ليبلغ (980،922،498،477)، بينما أنخفض رصيد النقد الأجنبي لخزائن البنك المركزي لعام (2014)؛ إذ بلغ (2218)، فضلاً عن الانخفاض في أرصدة البنوك الأجنبية ونيويورك والذي سجل مبلغ (57590) عام (2015)، بعدما كان (65904) عام (2014) من اجمالي الاحتياطيات الأجنبية، ذلك يعزى لانخفاض أسعار صرف العملات الأجنبية (اليورو والباوند والإسترليني) لمقابل الصرف بالدولار الأمريكي، فيما بلغ احتياطي الذهب لعام (2015) ما مقداره (3626) مليار دينار مقابل عام (2014) بلغ (4038) ذلك نتيجة للتغير الذي حصل في سعر الذهب في أسواق لندن مع الإشارة لثبات الكميات الموجودة من الذهب، أما في عام (2020) قد بلغ النقد الأجنبي (4887)، أما الأرصة في البنوك الأجنبية قد بلغت (64919)، أما الذهب فقد بلغ في بغداد والخارج مقدار (8487).

الجدول (2-7) المكونات الرئيسة للاحتياطيات الأجنبية خلال المدة (2003-2020) (مليار دينار)

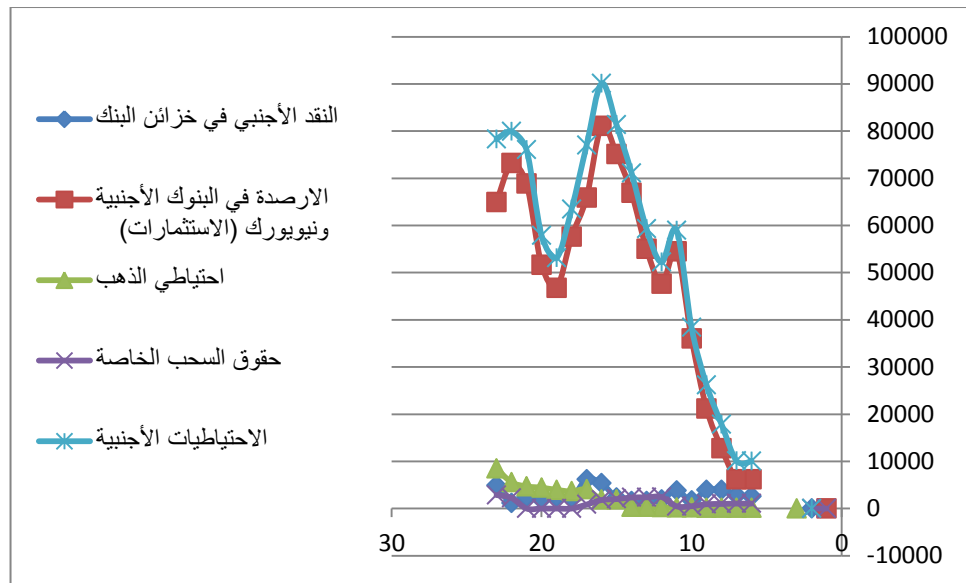
الاحتياطيات الأجنبية	حقوق السحب الخاصة	احتياطي الذهب	الأرصدة في البنوك الأجنبية ونيويورك (الاستثمارات)	النقد الأجنبي في خزائن البنك	السنوات
(5)	(SDRS)	(3)	(2)	(1)	
10020	1047	126	6147	2563	2003
10109	1061	115	6138	2796	2004

17846	980	142	12776	3948	2005
26157	922	159	21170	3906	2006
38375	498	191	36029	1657	2007
58958	477	191	54472	3818	2008
52224	2442	243	47627	1912	2009
59263	2384	311	55035	1533	2010
71120	2339	348	66887	1546	2011
81312	2009	1860	75133	2310	2012
90097	1810	1902	81040	5345	2013
76974	848	4038	65904	6184	2014
63434	---	3626	57590	2218	(*)2015
53106	---	3957	46723	2426	2016
57893	---	4433	51626	1834	2017
76017	---	4689	68875	2453	2018
79918	2245	5572	73184	1162	2019
78293	2869	8487	64919	4887	2020

المصدر: البنك المركزي العراقي، المركز المالي، بيانات القوائم المالية للمدة (2003-2020)

* (تم فصل حقوق السحب الخاصة SDR) من حسابات الاحتياطي الأجنبي العراق منذ شهر نوفمبر من عام (2015) وتحوّله إلى حساب وزارة المالية العراقية.

الشكل (7-2) المكونات الرئيسية للاحتياطيات الأجنبية خلال المدة (2003-2020) (مليار دينار)



فقد اعتمد البنك المركزي العراقي (CBI) على أسلوب التنوع في الإدارة للاحتياطيات الاجنبية وذلك وفقاً لمعايير الضمان والربحية والسيولة لتعزيز الاستقرار النقدي لغرض تحقيق أهدافه وذلك خلال الإدارة السليمة والمتكاملة لهذه الاحتياطيات فضلاً عن الالتزام بالحدود والمعايير التي تحدد الاستثمار والتي تنص على التنوع لبنية الاستثمار لهذه الاحتياطيات جغرافياً وفقاً لأجل الاستحقاق والأداة المالية المستثمر بها والمراقبة لإداء المحافظ الاستثمارية وذلك يكون ثلاثة جوانب : الأول : تخفيف المخاطر المحتملة وتحقيق العوائد المعقولة، والثاني: الإسهام تلبية متطلبات الدعم لسعر الصرف الأجنبي أمام الدينار العراقي وللحفاظة على معدلات التضخم عند المستويات المقبولة، أما الثالث: الإسهام بدعم الثقة بالعملة المحلية والحفاظ على نظام مالي مستقر، هنا تجدر الإشارة للاحتياطي الأجنبي في البنك المركزي العراقي بأنه يتضمن سلة من العملات الأجنبية و السندات المالية والودائع لدى البنوك الأجنبية، في حين مساهمة الدولار الأمريكي بلغت نسبة (61%) من مجموع الاحتياطيات الأجنبية يليها اليورو بنسبة (26.6%)، فيما بلغت مساهمة الباوند الإسترليني بنسبة (12%) والدولار الأسترالي بلغ بنسبة (0.4%) من اجمالي الاحتياطيات الأجنبية، كما سعى البنك المركزي العراقي لتعزيز التعاون مع البنوك المركزية الدولية والمؤسسات المالية الدولية الرصينة ليضمن تنوع كافة الاستثمارات والعملات والأدوات⁽¹⁾.

المطلب الرابع:- معايير الكفاية للاحتياطيات الأجنبية في البنك المركزي العراقي:

أ- نسبة الاحتياطي الأجنبي إلى الاستيرادات:

نلاحظ من خلال الجدول (8-2) بأن معدل تغطية الاحتياطيات الأجنبية للاستيرادات قد شهدت تحسناً ملحوظاً بعد أن كان العراق لا يستطيع أن يغطي الحد الأدنى من الاستيرادات وهي (3 أشهر)، بعد عام (2003) إلى (2009)، إذ تمكن العراق خلال السنوات الأخيرة في تغطية أكثر من (6 أشهر) للاستيرادات، حتى سجل أعلى معدلات التغطية في

(1) البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية، المديرية العامة للأبحاث والإحصاء، بغداد، 2015، ص. 35-33

(2007-2008) ؛ إذ سجل مقدار (20، 23 شهراً) يعزى ذلك للتحسن في أسعار النفط خلال تلك الفترة. ثم أنخفض في عام (2009) وبمعدل تغطية (15 شهراً)، أما في عام (2010) انتقل معدل التغطية من (16 شهراً) إلى (17 شهراً) في عام (2011). من هذا نلاحظ وجود أفرط شديد في انفاق الاحتياطيات لعام (2014) وبمعدل تغطية (15 شهراً) بعدما كان معدل التغطية (17) وبهذا يتم ضياع الفرصة البديلة، وأن سبب هذا الانخفاض هو التدهور في الأوضاع الأمنية خلال دخول التنظيمات الإرهابية وما رافقها من تطورات وانخفاض في أسعار النفط خلال الأشهر الأخيرة من نفس العام ، ذلك أدى إلى الانخفاض في حجم الاحتياطيات الأجنبية، ليتواصل بعد ذلك المعدل بجاء التزايد بعد عام (2015) لكن أقل من المعدل الذي بلغه في الربع الأول من مدة الدراسة، في حين شهد في عام (2020) ارتفاعاً حتى بلغ معدل التغطية (19 شهراً) مقارنة بالمعدل لعام (2019) البالغ (19 شهراً) وذلك نتيجة للتراجع في الاستيرادات إلى (48150) مليار دينار بالمقارنة في العام السابق.

الجدول (2-8)

بيان عدد شهور الاستيرادات التي تغطيها الاحتياطيات الأجنبية في العراق خلال المدة (2003-2020) (مليار دينار) %

السنوات	الاحتياطيات الأجنبية (1)	الاستيرادات (2)	متوسط الاستيرادات الشهرية لكل عام ^(*) (3)	عدد شهور التغطية ⁽²⁾ (4)	عرض النقد بالمعنى الواسع (2M) (5)	نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (2M) % (6)
2003	10020	99335	0827.8	5.78	6953	144.11
2004	10109	21302	1775.2	5.69	12254	82.50
2005	17846	23532	1961.0	9.10	14684	121.53
2006	26157	22009	1834.1	14.26	21080	124.08
2007	38375	19556	1629.7	23.55	26956	142.36
2008	58958	35012	2917.7	20.21	34919	168.84
2009	52224	41521	3460.1	15.09	45437	114.94

(*) تم الحصول على عمود (3) متوسط الاستيرادات خلال الشهر، من خلال قسمة الاستيرادات على (12) شهر.

(*) تم الحصول على عمود (4) عدد الأشهر التغطية، من خلال قسمة الاحتياطيات على متوسط الاستيرادات خلال الشهر.

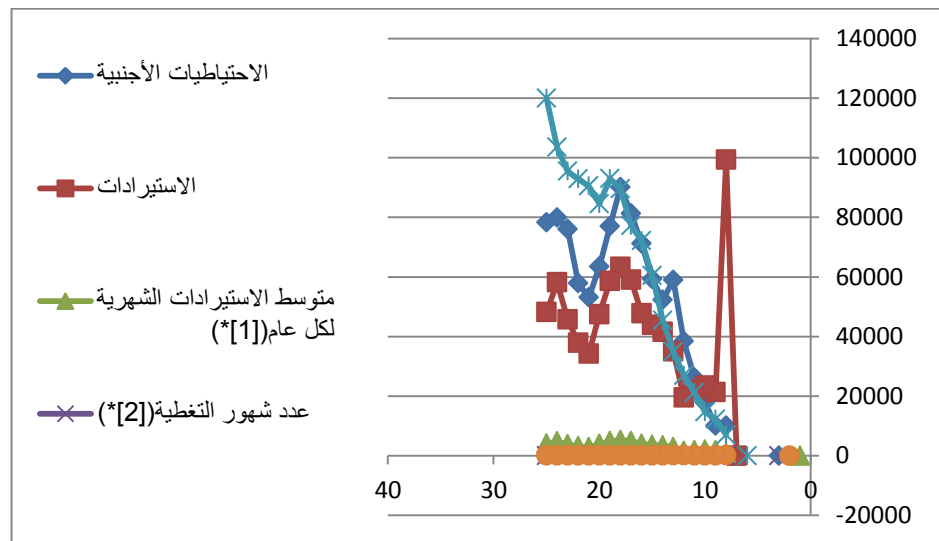
98.14	60386	16.19	3659.6	43915	59263	2010
98.54	72177	17.85	3983.6	47803	71120	2011
105.34	77187	16.54	4917.2	59006	81312	2012
100.65	89512	17.07	5276.7	63320	90097	2013
82.78	92988	15.76	4883.5	58602	76974	2014
75.05	84527	16.04	3955.6	47467	63434	2015
58.70	90466	18.63	2850.7	34208	53106	2016
62.35	92857	18.35	3155.5	37866	57893	2017
79.69	95390	19.94	3811.3	45736	76017	2018
77.26	103441	16.50	4844.8	58138	79918	2019
65.30	119906	19.51	4012.5	48150	78293	2020

المصدر :

- البنك المركزي، الموقع الاحصائي <https://cbiraq.org/Default.aspX>

الشكل (2-8)

بيان عدد شهور الاستيرادات التي تغطيها الاحتياطات الأجنبية في العراق خلال المدة (2003-2020)



المطلب الخامس: - نسبة الاحتياطيات الأجنبية لعرض النقد بالمعنى الواسع (2M)

يعد المؤشر هذا من المؤشرات الحيوية والمهمة لبيان الكفاية للاحتياطيات الأجنبية وحجمها الأمثل ؛ إذ أن الاحتفاظ بالاحتياطي الأجنبي لما يعادل (10-20%) من (2M) يكون قادر على دعم الثقة بقيمة العملة المحلية، ونلاحظ من خلال بيانات الجدول (8-2) أن نسبة الاحتياطي الأجنبي إلى مفهوم العرض النقدي بالمعنى الواسع (2M) كانت تتجاوز (20%-10)، لدى فهي قادرة على أن تدعم الثقة للعملة المحلية في حالة حدوث أزمة في العملة المحلية وكانت مرتفعة بعد عام (2004) إلى عام (2013) باستثناء عامي (2010-2011) ؛ إذ بلغ أعلى نسبة (168.84%) لعام (2008) لتستمر بعدها بالانخفاض من عام (2014) لنهاية مدة الدراسة عام (2020) ؛ إذ سجلت عام (2016) أدنى مستويات في الانخفاض ؛ إذ بلغت (58.05%). يعزى ذلك للانخفاض في الاحتياطيات الأجنبية بسبب الانخفاض في أسعار النفط، ففي الأعوام (2010، 2011) وكذلك خلال الأعوام من (2014-2020) كان عرض النقد بالمعنى الواسع (2M) أكبر من الاحتياطي الأجنبي هذا ما يدل على وجود الكم الهائل من هروب رؤوس الأموال للخارج وانخفاض درجة الثقة بالعملة المحلية وعدم الكفاءة بالجهاز المصرفي. وفيما يخص الأعوام (2004-2009) إضافة لعامي (2012-2013) فقد كانت الاحتياطيات الأجنبية أكبر من عرض النقد بالمعنى الواسع (2M) هذا ما يدل على الانخفاض في هروب رؤوس الأموال وارتفاع الثقة في العملة الوطنية.

عند مراجعة كفاية الاحتياطي الأجنبي وفقاً للمؤشرات المعتمدة، يتضح لنا بأن الاقتصاد العراقي قد حقق الحجم الكافي منها، كما يتبين تجاوز الاحتياطي الأجنبي في الاقتصاد العراقي الحجم الكافي بشكل كبير في أغلب سنوات الدراسة وفقاً لمؤشرات الاحتياطي الأجنبي بدلالة عدد أشهر الاستيرادات ونسبتها لعرض النقد بالمعنى الواسع (2M).

ولاً:- تحليل دور الاحتياطيات الأجنبية في التضخم:

أن العلاقة غير مباشرة بين الاحتياطيات الأجنبية والتضخم ؛ إذ ان الزيادة في الاحتياطيات الأجنبية أثر غير مباشر على معدلات التضخم عبر زيادة العراض. بعد عام 2003 استمرت معدلات التضخم بالارتفاع ، ؛ إذ سجل أعلى معدل له (53.2%) في عام 2006، وهذا يعود لصدمة العرض التي تمثلت بعدم مقدرة القطاع الحقيقي على التلبية لبعض أنواع السلع والخدمات وبالأخص الوقود والطاقة وما لذلك من أثار سلبية على تكاليف الإنتاج، فضلاً عن الزيادة في النفقات الحكومية والتي انعكس تأثيرها على زيادة الطلب الكلي وبشكل خاص الاستهلاكي.⁽¹⁾ وبعد عام 2006 سعت السياسة النقدية لتخفيض معدل التضخم وللحفاظ على استقرار مستوى الأسعار ، عن طريق سعر الصرف وأسعار الفائدة لتثبيت التوقعات التضخمية للجمهور وتخفيض التضخم وفق آلية التخفيض لسرعة تداول النقد ولزيادة الطلب عليها ولتعزيز الطلب لغرض الاحتفاظ بالدينار العراقي.⁽²⁾

وعند التتبع في السلسلة الزمنية بعد عام 2006، يتضح بأن الاحتياطيات الأجنبية انعكس تأثيرها في رفع أسعار الصرف للدينار العراقي، في الوقت الذي رافقه التراجع الملحوظ في معدلات التضخم، وفي بعض الأحيان أصبح سالباً.

(1) مظهر محمد صالح قاسم، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي، البنك المركزي العراقي، بغداد، 2008، ص1.
(2) المصدر نفسه، ص173.

ثانياً:- تحليل دور الاحتياطات الأجنبية في أسعار الصرف:

استعمل سعر الصرف كمثبت أسمى لأجل تخفيض معدل التضخم السنوي وللمحافظة على الاستقرار للمستوى العام للأسعار عن طريق رفع سعر صرف العملة المحلية، هذا يؤثر سلباً على القدرة التنافسية، إذ تصبح تكاليف الإنتاج المحلي أعلى من ناحية المستثمر الأجنبي للقطاعات المتاجر بها من غير قطاع النفط.⁽¹⁾

أن الاعتماد على متغير سعر الصرف للتخفيض من معدلات التضخم، ينبع من فكرة بأن الاقتصاد العراقي يعتمد على الاستيرادات لأجل تلبية الجزء الأكبر من الحاجات الأساسية له، وعند الرفع من سعر صرف الدينار العراقي إلى مقابل الدولار، يبدو من ذلك بأن السلع المستوردة تصبح أرخص نسبياً، وبالرغم من تأثير هذه السياسة في الاستنزاف للاحتياطي الأجنبي من جهة وتأثيرها السلبي على القدرة التنافسية في قطاعات الاقتصاد الأخرى غير النفطية من الجهة الأخرى، فإنها أدت للمحافظة على معدلات التضخم عند معدلات منخفضة.

ثالثاً :- تحليل مؤشر الاحتياطات الأجنبية في ميزان المدفوعات العراقي:

إن زيادة الفوائض في ميزان المدفوعات تمثل عاملاً رئيساً ومهماً في تراكم الاحتياطات الأجنبية، لكون الأخير مرتبطاً مع الحساب المالي في ميزان المدفوعات، لذا يكون الفائض مرتبطاً في علاقة عكسية بالاستيرادات من جهة وفي علاقة مع الاحتياطات الأجنبية من جهة أخرى.

من خلال الجدول السابق (6-2) يتضح المكونات الرئيسة لحسابات ميزان المدفوعات، ظهور العجز في الميزان التجاري؛ إذ بلغ (-223) مليون دولار في عام (2003)، نتيجة لتفوق الواردات على الصادرات؛ بسبب الارتفاع في أسعار السلع المحلية وهذا شكل ضغطاً نحو الزيادة في الطلب على العملة الأجنبية.

أما في عام 2005 حقق ميزان المدفوعات فائض بلغ (4374.5) بسبب ما تحقق من فائض في الميزان التجاري بمعدل (3695)، نتيجة لتفوق قيمة الصادرات على الواردات، فضلاً عن الفائض المتحقق في الحساب الرأسمالي البالغ (3888.9)، أما الحساب المالي حقق عجزاً بلغ (-6172.2).

وإلى عام 2008 أستمز ميزان المدفوعات بتحقيق الفائض؛ إذ بلغ (18491.0)، يعود لتحقيق الفائض في الميزان التجاري بمعدل (33555)، بسبب الارتفاع في قيمة الصادرات النفطية نتيجة لتحسن أسعار النفط، أدى ذلك إلى تحقيق الفائض في الميزان التجاري، مع تحقيق الفائض في الحساب الجاري البالغ (32344.4)، مما شكل حافزاً في استثمار الفوائض المتحققة لزيادة استثمار الحافطة عبر الأدوات المالية؛ إذ ساعد هذا الفائض في زيادة الاحتياطات الأجنبية بلغت (50520.88) في العام نفسه.

خلال المدة (2010-2013) أستمز ميزان المدفوعات بتحقيق الفائض، نتيجة لتحقيق الفائض لجميع بنود الميزان بسبب الارتفاع في قيم الصادرات النفطية وهو بذلك مستفيداً من ارتفاع أسعار النفط.

على الرغم مما حققه الميزان التجاري من الفائض لعام (2016) وارتفاع قيم الصادرات، إلا أن ميزان المدفوعات شهد عجزاً مقداره (-8344.1)، نتيجة للعجز الحاصل للحساب الرأسمالي (-0.5)، وعجز الحساب المالي بمعدل (-2834.5).

(1) أحمد أبريهي علي، الاقتصاد المالي الدولي والسياسة النقدية، مصدر سابق، ص 44-45 .

نتيجة للتغيرات الحاصلة للأصول الخارجية والخصوم المالية والانخفاض في تسديد الكلف الرأسمالية في الحقول النفطية المقدمة من مقاولي عقود الخدمة في الشركات الأجنبية العاملة في العراق،⁽¹⁾ أدى ذلك إلى الانخفاض في الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي بقيمة (47695.71) للعام ذاته.

خلال المدة (2017-2019) حقق ميزان المدفوعات فائضاً على الرغم من أن الحساب الرأسمالي سجل عجزاً ملحوظاً خلال الأعوام نفسها، أما الميزان التجاري فقد حقق فائضاً خلال الأعوام ذاتها، نتيجة لارتفاع قيم الصادرات النفطية خلال تلك الفترة، وبالمقابل حقق الحساب الجاري والمالي فائضاً، نتيجة للتغيرات الحاصلة للأصول الخارجية والخصوم المالية، ولتسديد الكلف الرأسمالية في الحقول النفطية المقدمة من قبل مقاولي عقود الخدمة في الشركات النفطية الأجنبية في العراق،⁽²⁾ ذلك أدى إلى الزيادة في الموجودات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي خلال المدة ذاتها، أما عام 2020 فقد شهد عجزاً في ميزان المدفوعات؛ إذ بلغ (-8272.2)، نتيجة لتحقيق العجز في الحساب المالي بسبب الخصوم المالية بقيمة عن التسديد للكلف المالية في الحقول النفطية المقدمة من مقاولي عقود الخدمة في الشركات النفطية، كذلك تحقق العجز في الحساب الرأسمالي والجاري مع تحقق الفائض في الميزان التجاري، نتيجة لتفوق الصادرات على الواردات.⁽³⁾

ومما تقدم يفسر بان ميزان المدفوعات كلما كان يتمتع بفائض زاد من التراكم في الاحتياطي الأجنبي لدى السلطة النقدية في العراق؛ إذ يعدها رصيد لتمويل العجز الحاصل لميزان المدفوعات، فضلاً عن استعمل الاحتياطي الأجنبي لمواجهة موجات التضخم والارتفاع لمستوى العام للأسعار، نتيجة لنقص الواردات التي تؤدي لانخفاض العرض الكلي.

رابعاً:- تعزيز رصيد الاحتياطي الأجنبي في مزاد العملة:

تعمل آلية المشتريات للبنك المركزي العراقي (CBI) من وزارة المالية لزيادة الاحتياطي الأجنبي لدى البنك المركزي العراقي فإن آلية هذه تكون أثارها على الاحتياطي الأجنبي طردياً؛ إذ كلما زادت المشتريات (CBI) من وزارة المالية أدى ذلك لتعزيز ولدعم الاحتياطي الأجنبي من العملة الأجنبية⁽⁴⁾. من خلال الجدول (9-2) يبين زيادة مشتريات البنك المركزي العراقي للعملة الأجنبية من وزارة المالية في عام (2004)؛ إذ بلغت (15770)،؛ إذ تمثل (176.85%) من المبيعات في حين مبيعات البنك المركزي بلغت (8917) وتمثل (56.54%) من المشتريات ويكون بذلك الفرق بين المبيعات والمشتريات (6853)،؛ إذ بلغ عندها الاحتياطي الأجنبي (10109)،؛ إذ بلغ عدد المزادات التي أقامها (CBI) (12) مزاداً إلى غاية (2004/ 12/31)⁽⁵⁾، أما خلال الأعوام (2006-2008) فقد شهدت مشتريات البنك المركزي العراقي من وزارة المالية ارتفاعاً متتالياً حتى بلغت (22812،32493،53326) على التوالي ونسبته للمبيعات بلغت (146.76%، 167.08%، 175.89%) على التوالي وأدى هذا بدوره لزيادة الفرق بين مشتريات ومبيعات البنك المركزي ما مقداره (7268،13046،23008) وعلى التوالي مما أدى ذلك إلى الزيادة في الاحتياطيات الأجنبية فبلغت (26157،38375،58958)، على التوالي، وفي عام (2009) فقد انخفضت مشتريات البنك المركزي

(1) التقرير الاقتصادي السنوي، البنك المركزي، بغداد، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، 2011، ص59.

(2) التقرير الاقتصادي السنوي لسنوات مختلفة 2017، 2018، 2019.

(3) التقرير الاقتصادي السنوي، البنك المركزي، بغداد، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، 2020، ص58.

(3) قسم النمذجة الاقتصادية والتنبؤ، دراسة حول الاحتياطي الأجنبي للبنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، العراق، 2018، ص4.

(4) البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية، المديرية العامة للأبحاث والإحصاء، بغداد، 2004، ص5.

العراقي من وزارة المالية حتى بلغت (26910) ونسبته للمبيعات انخفضت لتبلغ (67.66%) في الوقت الذي ارتفعت مبيعاته مقدار (39770) فيما ارتفعت نسبته للمشتريات (147.79%) نتيجة لذلك سجل الفرق بين المشتريات والمبيعات في البنك المركزي قيمة سالبة (-12860)، هذا قاد لانخفاض في الاحتياطيات الأجنبية، يعزى ذلك للزيادة في التخصيصات المالية والانخفاض في الإيرادات التقديرية بالإضافة الى تداعيات الأزمة المالية. أما خلال الأعوام (2010-2013) أخذت مشتريات البنك المركزي العراقي بالارتفاع وتحقيقها قيم موجبة في الفرق بين مبيعات ومشتريات البنك المركزي العراق ليتصدر عام (2013) أعلى احتياطيات أجنبية للبنك المركزي يعزى ذلك للتحسن في أسعار النفط فضلاً عن وصول المشتريات في البنك المركزي إلى (72292) ليحقق الفرق بين مشتريات ومبيعات البنك المركزي (10225) ليسجل الاحتياطي الأجنبي أعلى قيمة ؛ إذ وصل (90097)، أما خلال الأعوام (2016-2014) انخفضت فيها مشتريات البنك المركزي من وزارة المالية بشكل تدريجي ؛ إذ بلغ (55402) في عام (2014) إلى (30321) لعام (2016) ؛ إذ سجل الفرق بين المشتريات والمبيعات في البنك المركزي قيم سالبة لتتخفص الاحتياطيات الأجنبية من (76974) عام (2014) إلى (53106) في عام (2016) بعدما كان (90097) عام (2013) ، نتيجة للتطورات التي مر بها الاقتصاد العراقي من دخول التنظيمات الإرهابية والانخفاض في أسعار النفط، أما خلال الأعوام (2019-2018) عاد الارتفاع في مشتريات البنك المركزي العراقي من وزارة المالية ؛ إذ بلغت (61734) في عام (2018) إلى (66015) عام (2019) ، مما قاد لزيادة الاحتياطي الأجنبي، وفيما يخص نهاية مدة الدراسة في عام (2020) انخفضت مشتريات البنك المركزي العراقي إلى (40071) ونسبته للمبيعات بلغت (143.45%) ؛ إذ سجل الفرق بين المشتريات والمبيعات نسبة سالبة وصلت (-17411) مما قاد لانخفاض الاحتياطي الأجنبي إلى (78293) ويعزى ذلك للصدمة المزدوجة التي تعرض خلالها الاقتصاد العراقي لتدهور الوضع الصحي وانخفاض اسعار النفط.

الجدول (9-2) تعزيز الاحتياطي الأجنبي في مزاد العملة في العراق خلال المدة (2003-2020)

(مليار دينار%)

الاحتياطيات الأجنبية	نسبة المبيعات إلى المشتريات	نسبة إلى المشتريات إلى المبيعات	الفرق بين المشتريات والمبيعات	مبيعات البنك المركزي في المزاد	مشتريات البنك المركزي من وزارة المالية	السنوات
(6)	%	%	%	(2)	(1)	
	(5)	(4)	(3)			
10020	56.74	176.23	6844	8977	15821	2003
10109	56.54	176.85	6853	8917	15770	2004
17846	98.69	101.32	204	15420	15624	2005
26157	68.14	146.76	7268	15544	22812	2006

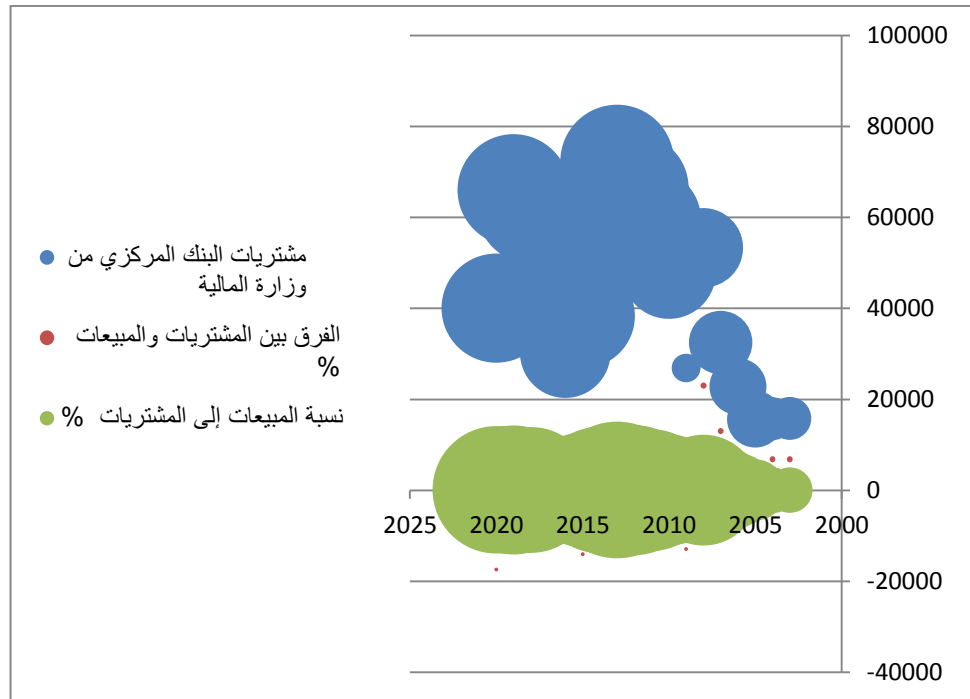
38375	59.85	167.08	13046	19447	32493	2007
58958	56.85	175.89	23008	30318	53326	2008
52224	147.79	67.66	-12860	3977	26910	2009
59263	88.22	113.35	5650	42320	47970	2010
71120	78.03	128.15	13107	46563	59670	2011
81312	85.35	117.17	9738	56724	66462	2012
90097	85.86	116.47	10225	62067	72292	2013
76974	108.87	91.86	-4912	60314	55402	2014
63434	136.53	73.24	-14012	52367	38355	2015
53106	130.69	76.52	-9304	39625	30321	2016
57893	104.57	95.63	2182-	49881	47699	2017
76017	90.24	110.81	6023	55711	61734	2018
79918	91.54	109.24	5583	60432	66015	2019
78293	143.45	69.71	-17411	57482	40071	2020

المصدر:-

وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية للمدة (2003-2020).

الشكل (2-9) تعزيز الاحتياطي الأجنبي في مزاد العملة في العراق خلال المدة (2003-2020)

(مليار دينار %)



المصدر:-

من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (2-9)

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

- 1- للاحتياطيات الأجنبية دور فعال في استقرار ميزان المدفوعات؛ وذلك عن طريق التأثير في اسعار الفائدة (عبر إجراءات السياسة النقدية)، او عن طريق السياسة المالية. كما ان الفائض في ميزان المدفوعات يعد مصدراً رئيسياً لتراكم الاحتياطيات الأجنبية.
- 2- لا يوجد معيار عالمي موحد وعام لتحديد الحجم الكافي من الاحتياطيات الأجنبية؛ إذ أن هناك بعض من المؤشرات المستخدمة وفقاً لأهداف معينة وحالات محددة.
- 3- أسهمت الاحتياطيات الأجنبية بشكل كبير في تخفيف أثر الازمات المالية في الاقتصاد العراقي.

التوصيات:

- 1- ضرورة ضمان تحقيق الإدارة الكفاءة للاحتياطيات الأجنبية بالصورة التي تحقق الموازنة ما بين المنافع المتحققة منها و التكاليف المترتبة عن الاحتفاظ بها بصورة سائلة.

2- الربط بين مستوى الاحتياطيات الأجنبية وبين مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، أي الأخذ في نظر الاعتبار المتغيرات الرئيسية ذات الصلة المتينة في الاستقرار الاقتصادي عند تحديدها الحجم الكاف من الاحتياطيات الأجنبية.

3- استثمار الفائض من الاحتياطيات الأجنبية في المجالات الأكثر عائداً وأقل سيولة، ضمن الاستثمارات في صناديق ثروة سيادية وبصورة خاصة في الداخل لما لها تأثير إيجابي في الاستقرار الاقتصادي.

المصادر

- (1) جليل شيعان البيضاني وشعبان صدام الامارة ، دور الاحتياطيات الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، 2011.
- (2) احمد عبد الرحمن يسري واخرون ،الاقتصاد الدولي ،الدار الجامعية ،الاسكندرية ، الطبعة الأولى، 2006.
- (3) البنك المركزي العراقي ،التقارير الاقتصادية السنوية، المديرية العامة للأبحاث والإحصاء، بغداد، 2015
- (4)مظهر محمد صالح قاسم، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي، البنك المركزي العراقي، بغداد،
- (5) أحمد أبريهي علي، الاقتصاد المالي الدولي والسياسة النقدية الطبعة الأولى ، مركز حمورابي للنشر، بيروت- لبنان، 2012.
- (6) التقرير الاقتصادي السنوي، البنك المركزي، بغداد، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، 2011.
- (7) التقرير الاقتصادي السنوي لسنوات مختلفة 2019، 2018، 2017.
- (8) التقرير الاقتصادي السنوي، البنك المركزي، بغداد، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، 2020.
- (9) قسم النمذجة الاقتصادية والتنبؤ، دراسة حول الاحتياطي الأجنبي للبنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، العراق، 2018.
- (10) البنك المركزي العراقي ، التقارير الاقتصادية السنوية، المديرية العامة للأبحاث والإحصاء، بغداد، 2004.
- (11)وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية للمدة (2003-2020).